الهجرة الجماعية
من أوروبا الشرقية

النزوح من الدول الأوروبية الجديدة يؤدي إلى تفاقم مشكلة شيخوخة السكان

ماريا بيتراكيس

عانت أسرة كريس توبالوف من الأوضاع المتقلبة التي شهدتها اقتصادات أوروبا المتعثرة لعدة عقود من الزمن. فقد ترك والداه موطنهما في بلغاريا هروبا من الاضطراب المالي في عام ١٩٩٧؛ إلا أن الاضطراب تبعهما إلى اليونان حيث ولِد كريس. وفي عام ٢٠١٦، انتقلت الأسرة إلى الولايات المتحدة بحثا عن آفاق أفضل.

وقد دفعت هذه الملحمة كريس إلى دراسة علم الاقتصاد لمحاولة فهم المتاعب التي تواجه أوروبا وهو في سبيله للالتحاق بالجامعة هذا العام. وعلى الرغم من شعوره بأنه بلغاري الأصل، فإنه غير متأكد مما إذا كان سيعود إليها أبدا.

وهذه المشكلة تواجهها بلغاريا وبلدان أخرى، معظمها من البلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية. ووفقا لتوقعات الأمم المتحدة، تقع تسعة من البلدان العشرة الأكثر تقلصا في العالم في أوروبا الشرقية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على النمو الاقتصادي وفرصة لتحقيق الازدهار الأوروبي الذي بشر به انهيار الشيوعية.

وقد زاد العمر المتوقع عند الولادة إلى ٧٤ عاما من ٦٧ عاما في عام ١٩٩٥، وزاد إجمالي الناتج المحلي بأكثر من الضعف. ولكن العمر الأكثر طولا والأسر الأصغر حجما وسهولة الهجرة اجتمعت لتفرض ضغوطا ديمغرافية ستؤثر بشكل متزايد على النمو الاقتصادي وتقوض المكاسب التي تحققت منذ سقوط جدار برلين. وقد حذر السيد تاو زانغ، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، من أن بلدان المنطقة تواجه مخاطر الوصول إلى سن الشيخوخة قبل أن تصبح غنية.

وبالتالي فليس من المستغرب أن كثيرا من مواطني بلدان أوروبا الشرقية يسعون للحصول على فرص في أماكن أخرى. وقد يسرت عضوية الاتحاد الأوروبي تحفيز التجارة والاستثمار الأجنبي وجلبت معها وتيرة استثنائية لتقارب دخل الفرد مع مثيله في بلدان أوروبا الغربية. ولكنها أبقت الضغوط الدافعة إلى هجرة شباب المهنيين أصحاب المهارات، وهو الاتجاه الذي بدأ منذ سقوط الشيوعية في عام ١٩٨٩.

وقد فقدت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية حوالي ٧٪ من قوتها العاملة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٧، ومعظمهم من العمال الشباب المتعلمين، مثل والدي توبالوف. وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان منطقة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية سينخفض بنسبة ١٢٪ بحلول عام ٢٠٥٠ نتيجة للشيخوخة والهجرة إلى الخارج. وستنخفض القوى العاملة بمقدار الربع خلال الفترة نفسها.

ويقول السيد أليسدير سكوت الخبير الاقتصادي بالصندوق الذي شارك في إجراء دراسة في الفترة الأخيرة عن الأوضاع الديمغرافية في أوروبا الوسطى والشرقية إن «شيخوخة السكان لا تتعلق بالمعاشات التقاعدية العامة

فقط، بل إن لها آثارا خطيرة على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وآثارا عميقة على النمو عموما وتطلعات هذه البلدان لتحقيق التقارب بين دخولها ودخول بلدان أوروبا الغربية».

ويشير البحث إلى أن تقلص العرض من العمالة وانخفاض إنتاجية العمال كبار السن، إلى جانب الضغوط الكبيرة الواقعة على الأموال العامة لتغطية احتياجات الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية، يمكن أن تكلف هذه البلدان ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة على مدار الثلاثين عاما القادمة. وسيؤدي ذلك إلى كبح ارتفاع الدخول ووصولها إلى مستويات بلدان أوروبا الغربية: سيبقى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في هذه البلدان ٦٠٪ فقط من مستويات بلدان أوروبا الغربية في عام ٢٠٥٠. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تشكل زيادة من نسبة ٥٢٪ في الوقت الحالي، فقد كان من الممكن أن تكون ٧٤٪ في حالة عدم وجود المشاكل الديمغرافية.

وتلجأ بعض حكومات المنطقة إلى الحوافز المالية لرفع معدلات المواليد. ففي هنغاريا التي أعربت فيها الحكومة عن معارضتها للهجرة إلى الخارج، أُعفيت النساء اللواتي لديهن أكثر من أربعة أطفال من ضريبة الدخل، والزوجان اللذان يحتاجان إلى علاج للخصوبة يحصلان عليه بالمجان.

ولكن معدلات الخصوبة ليست المشكلة الرئيسية كما يقول سكوت. فالذي يجعل الأوضاع الديمغرافية في هذه المنطقة تتسم بالصعوبة هو مدى الفرق في معدلات الهجرة والوفيات، التي تزيد كثيرا عن مثيلاتها في أوروبا الغربية.

ويقول «لا يبدو أن الحوافز المالية في البلدان الأخرى كان لها تأثير كبير على معدلات المواليد. ولكن حتى لو كان لها تأثير فوري، سيستغرق الأمر عقدين من الزمن قبل أن يُرى اختلاف بين السكان الذين هم في سن العمل – في حين أن الضغوط الديمغرافية موجودة وقائمة الآن».

وتحتاج المنطقة إلى اتخاذ خطوات سريعة. فيتعين إدخال المزيد من النساء في القوى العاملة، وإقناع العمال المسنين بمواصلة العمل والتدريب حتى يتمكنوا من القيام بذلك. وتحتاج بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية إلى إقناع الناس بعدم مغادرة البلد. ويستلزم ذلك تعزيز المؤسسات وتحسين البيئة الاقتصادية الكلية ومناخ الاستثمار.

وتقول الصحفية ماريا توبالوفا، والدة كريس «إن العالم مكان تنافسي للغاية» وإذا كانت بلدان مثل بلغاريا «ترغب في الحفاظ على الشباب المجتهد والذكي، فعليها أن تقدم أشياء في المقابل».

وعلى الصعيد العالمي، فإن ٥٤٪ من الشركات تقول إنها تعاني من أجل إيجاد الأشخاص المؤهلين لملء الوظائف الشاغرة، وهو أعلى معدل مسجل خلال عقد من الزمن، وفقا للمسح الذي أجرته شركة Manpower Group بشأن نقص المواهب لعام ٢٠١٩. وفي مقر شركة داتشيا ببوخارست، وهي السيارة الأيقونية التي أنتجت خلال فترة الشيوعية وتمتلكها الآن مجموعة رينو، يحصل الموظفون على جلسات تدليك ويستخدمون صالات الألعاب الرياضية ويمكنهم العمل عن بُعد لمدة يومين في الأسبوع كجزء من حملة الشركة لجذب الأشخاص المؤهلين، حسبما جاء على لسان المدير التنفيذي السيد كريستوف دريدي. وقال السيد دريدي في أحد المؤتمرات التي عقدت خلال العام الماضي «نحن بحاجة إلى تقديم تلك المزايا لإقناعهم بالبقاء معنا».

وبخلاف ذلك، ستحتاج البلدان إلى النظر إلى مسألة الهجرة الداخلية. فقد استعان عملاق الوجبات السريعة ماكدونالدز بثلاثين عاملا من سري لانكا لسد نقص العمالة في ثلاثة من محلاته في بوخارست، كجزء من مشروع تجريبي ممتد لسنتين. وتقدم الشركة خدمات إلى ٢٣٠ ألف شخص في اليوم من خلال ٨٤ مطعما في رومانيا. وقد افتتحت الشركة أربعة منافذ بيع جديدة في عام ٢٠١٩ وتعتزم فتح ثمانية منافذ أخرى هذا العام.

> والمفتاح، في نهاية المطاف، هو التعليم — وليس قبل بلوغ سن الرشد فقط، ولكن طوال الحياة العملية.

وقد قيل الكثير عن الأتمتة. فمن حيث المبدأ، يمكن أن تحرر العمال لأداء أنشطة ذات قيمة أكبر، مثل قضاء وقت أطول في التعليم بدلا من أداء العمل الإداري. ولكنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى استبعاد العمال ذوي المستويات المنخفضة من المهارات. والمفتاح، في نهاية المطاف، هو التعليم – وليس قبل بلوغ سن الرشد فقط، ولكن طوال الحياة العملية.

وفي بلغاريا ، اعتُبِرت منظمة Rails Girls Sofia مثالا لكيفية بناء مجموعات المهارات للمستقبل. فقد قامت المنظمة بتدريب حوالي ألف امرأة على برمجة الإنترنت منذ عام ٢٠١٣.

وتوافق ماريا توبالوفا على أن بلغاريا تغيرت كثيرا عن البلد الذي غادرته حين كان على وشك الانهيار الاقتصادي، في ظل مؤسسات غير مستقرة، وهو ما دفعها إلى اتخاذ قرار مغادرة البلاد. وهناك تحسن في مؤسسات بلغاريا الآن، وهو أمر تشير بحوث الصندوق إلى أنه يمكن أن يجذب المهاجرين المهرة مرة أخرى إلى البلد ويوقف هجرة العقول. غير أنه يتعين القيام بالمزيد لإقناع جيل جديد بعدم الرحيل.

وتقول: «أصبحت بلغاريا الآن عضوا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ولديها اقتصاد مستقر، ومؤشرات الاقتصاد الكلي الخاصة بها ممتازة، وهي تتمتع بديمقراطية فعلية». ولكن «إذا كنت تريد الطيران في الفضاء أو إيجاد علاج للسرطان، فعليك أن تنتقل إلى بلدان وجدت بالفعل طرقا لتمويل هذه البحوث». FD

ماريا بيتراكيس صحفية حرة مقرها أثينا، اليونان.

الصورة: ISTOCK/BORCHEE